

الاستفهام عند السكاكي - دراسة تداولية-

أ. فريدة بن فضة

جامعة مولود معمري، تيزي-وزو

مقدمة: نسعى من خلال هذا البحث إلى قراءة التراث البلاغي قراءة معاصرة تستثمر بعض الآليات التداولية المعاصرة، محاولة مَنّا ربط العلاقة بين ظواهر اختص بها المتن البلاغي، وأخرى اختص بها الفكر التداولي المعاصر، فالبحث يندرج ضمن الاتجاهات المهمة بإعادة قراءة التراث البلاغي العربي على ضوء مستجدات العصر التي أصبحت كثيرا ما تعتمد على شرح عيون النصوص في التراث اللغوي العربي عامة والتراث البلاغي خاصة، وهو ما يفضي إلى بيان أنّ نظريات مختلفة قد تكون قادرة على تفسير الظواهر اللغوية نفسها، وقد تكون وجهات نظرها متوازية من حيث مناهج التحليل وطرائق التعليل.

كان محور هذه الدراسة مستندا على بيان ما بين التراث البلاغي ونظرية الأفعال الكلامية من نقاط ائتلاف في دراسة مباحث الإنشاء منه مبحث الاستفهام ومختلف الأغراض التي يخرج إليها.

كما يقف بحثنا هذا - خصوصا - عند المباحث البلاغية للسكاكي (ت 626هـ) ونخص بالذكر مبحث الاستفهام، باعتبار هذا الأخير من أبرز المباحث الفلسفية والتداولية المعاصرة، إذ نجد على هذه الساحة الفلسفية المعاصرة الفيلسوف والبلاغي والتداولي ميشال مايير Michel Myer الذي يرسى فلسفته على السؤال معتبرا الكلام في أصل حقيقته أجوبة، وأنّ المتكلم سائل في كل أحواله ليس باعتباره يطرح أسئلة، لكن باعتباره يسعى في كلامه إلى الجواب عن أسئلة تستثيره وتحركه، وبهذا يصير

السؤال وافترض السؤال هو المحرك الأساس والباعث الوحيد للإنسان المتكلم في كل أنشطته،⁽¹⁾ والمتكلم عندما يخبر إنما يجيب المخاطب عن سؤال صريح أو ضمني، إذ إن كل إخبار يصح أن يكون جواباً لسؤال سائل⁽²⁾، ومن هنا كان السؤال أساس النشاط اللغوي وسبب وجوده عنده ومن غير السؤال لم يكن للغة أن تتشكل ولما كان للكلام أن يوجد، إذ يمثل الاستفهام العمل الأول للإنسان في أول علاقة له بالكون.

وعودتنا إلى نص السكاكي لمساءلته من جديد وإعادة اكتشافه، قد يُسهم في تعميق فهمنا لنصوص وقضايا فكرية لا تزال راهنة، وباستفادتنا من الدرس التداولي ننطلق من الاعتقاد بأن من يحصل علوماً جديدة ويقف على حقائق مختلفة ويحتك بذوات مغايرة، إنما يبدل من نظرته إلى نفسه، فيعود إلى تراثه ليقراه من حيث لم يقرأ وليفهمه على نحو جديد، فيغنيه ويعمقه.

1- نظرية الخبر والطلب عند السكاكي قرينة للأفعال الكلامية عند "أوستين"

JL Austin: لقد تحدد الدرس اللغوي العربي القديم استناداً إلى الخلفية التعاملية الاجتماعية في استعمال اللغة، فدرس النحاة الطلب باعتباره أصلاً من أصول المعاني المعبرة عن أغراض المتكلم الطبيعية، ثم تبلورت بعض المفاهيم التي جعلت الطلب قسماً من أقسام الإنشاء الذي تميز لديهم عن الخبر بمميزات تركيبية دلالية خاصة.

اعتنى البلاغيون بهذه المعاني الإنشائية من منطلق ما كان لها من دلالات نحوية وضعية أولاً، وما يمكن أن تستخدم فيه من أغراض سياقية مقامية مختلفة عن معانيها الأولى في مستوى ثان، وفي المقابل لم يتقطن الدرس اللغوي في الغرب إلى دراسة الإنشاء إلا في أواخر الثلث الأول من القرن العشرين، ولم يتعمق دراسته إلا في بدايات النصف الثاني منه، ونقصد أساساً عمل أوستين J.AUSTIN (1911-1960) الذي نشر لأول مرة سنة 1962. حيث «حاول أن يضيف إلى الجهاز المفاهيمي للغة خاصية ربط اللغة عبر أفعالها بالعالم أو بالواقع فكل الجمل اللغوية

عدا ما تلتق منها بالجمل الاستفهامية والتعجبية والأمر، تجد لها سندا في الواقع حيث يمكن التأكد من صدقها أو من كذبها. مع ذلك فهناك جمل خبرية وذات علاقة بالعالم لا يمكن الحكم عليها لا بالصدق ولا بالكذب يسميها أوستين الجمل الوصفية *constatifs*، وهناك جمل أخرى هي على النقيض من ذلك، أي أنه لا يمكن تطبيق معيار الصدق والكذب عليها يسميها المنطوقات الإنشائية أو الإنجازية *énoncées performatifs*، وحاول أن يضع الفوارق الدقيقة بينهما⁽³⁾، ثم حاول تلميذه سيرل J.R.Searl دفع نظرية أفعال الكلام *la théorie des actes de langage* إلى أقصى حدودها الدلالية الممكنة من حيث إنه قسم الأفعال ذاتها إلى أفعال مباشرة وأفعال غير مباشرة، وقام بتطور بعدين أساسيين من أبعاد اللغة التي أهملها أوستين في نظريته وهما المقاصد والمواضعات، فمقاصد الأفعال اللغوية ولكي تفهم لا بدّ من توفر مواضعات يتفق حولها المتخاطبون يلخصها سيرل في أربع قواعد وهي⁽⁴⁾:

- قاعدة المحتوى القضوي؛ - قاعدة الإدخال؛

- قاعدة النزاهة؛ - القاعدة الجوهرية أو الأساسية.

هذه القواعد تنظم بموجب ما يرى سيرل مجمل العملية التي تحدد مقاصد المتكلم عبر مواضعات لغوية تقوم بتصنيف الأفعال اللغوية وتسبع عليها الدلالات المناسبة. ولهذا قبل أن نستعرض في موضوع الاستفهام وحدّه وذكر أنواعه وأبعاده التداولية عند السكاكي لا بدّ أن ننطلق من تعيين ما هو أصل له وسابق في الاعتبار في كلام العرب.

السابق في الاعتبار عند السكاكي في كلام العرب شيئان الخبر والطلب، وهما في نظره أصلان لا يستغنيان عن التعريف الحدّي وذلك لسببين اثنين، أحدهما يعود إلى أنّ العلم بهما يعتبر من بدائه الأمور، والثاني مرّده إلى أنّ الحدود التي يوردها أهل العلم لا تصلح للتعويل، والخبر والطلب يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال

الصدق والكذب وأن مرجع هذين الأخيرين هو مطابقة ذلك الحكم للواقع أو عدم مطابقته له.

لقد عني السكاكي بشكل خاص بالأفعال الطلبية حيث يصنفها إلى قسمين:

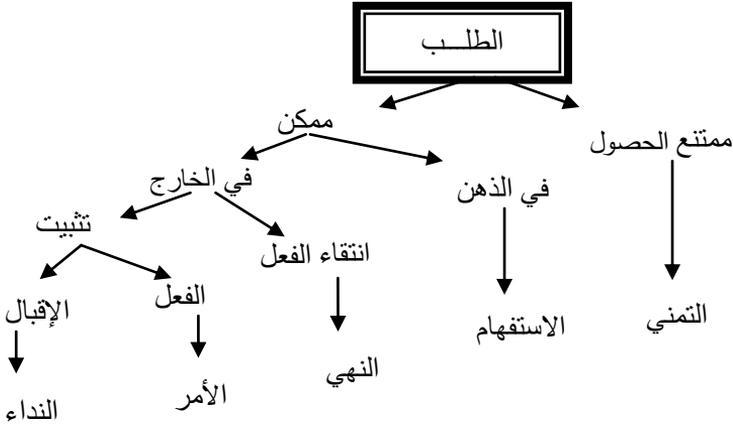
- 1- قسم يكون لطلب حصول في الذهن، ممثلاً في الاستفهام.
- 2- قسم يكون لطلب حصول في الخارج، ويشمل الأمر والنهي والنداء.
- 3- وبالنظر إلى كون الحصول ذهنياً وخارجياً يقول السكاكي بأنه «يستلزم انقساماً إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن، وحصولين في الخارج، ثم إذا لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق، لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة: حصول تصور أو تصديق في الذهن، وحصول انتقاء تصور أو تصديق فيه وحصول ثبوت تصور أو انتقائه في الخارج، وطلب حصول التصور في الذهن لا يرجع إلى تفصيل مجمل، أو تفصيل مفصل بالنسبة»⁽⁵⁾، ولقد قيّد السكاكي صحة الطلب بشرطين:

- أولهما أنّ الطلب من غير تصور إجمالاً أو تفصيلاً لا يصح؛
- وثانيهما أنّه يستدعي مطلوباً لا يكون حاصلًا وقت الطلب.

والشرط الأول الموضوع لصحة الطلب يعود إلى معنى منطقي لا يختلف عن المعنى اللغوي، فالتصور في علم المنطق هو الإدراك الساذج للأشياء من غير حكم بأمر على أمر نفيًا أو إثباتًا، والتصور إجمالاً هو تصور النسبة بين شيئين من غير حكم أو تصورهما على سبيل الشك أو الإمكان. أمّا التصور تفصيلاً فهو تصور الأشياء أو الكليات مفردة كتصور أحد طرفي النسبة في الذهن.

وقد وضّح أنّ الفرق بين طلب الحصول في الذهن وطلب الحصول في الخارج أنّك في «الاستفهام تطلب ما هو في الخارج، ليحصل في ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنتقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق، فتنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع»⁽⁶⁾، ويمكن توضيح أقسام الطلب ومباحثه عند

السكاكي، في المخطط الآتي:



لقد عمد شراح السكاكي كالفرويني في (التلخيص) والتفتازاني في (المطول) مصطلح الإنشاء بدلا من الطلب للدلالة على ما يناقض الخبر، فيكون الكلام عندهم إما خبرا أو إنشاء ويبدو أنهم أخذوا مصطلح الإنشاء عن النحاة، فقد استعمل ابن الحاجب (ت 464هـ) مفهوم الإنشاء في (الكافية) استعمالا خصّ به ما يعمله المتكلم بفعل التعجب وأفعال المدح والذم كما أنّ الرضي في شرحه للكافية قد وسّع هذا المفهوم فأصبح الإنشاء لديه مصطلحا نحويا يشمل الاستفهام وغيره من أعمال الطلب.

تتمركز نظرية الأفعال الكلامية عند السكاكي في بؤرة اهتمامه بالأساليب الإنشائية من حيث البنية والدلالة والغرض أو القصد، ولأنّ بلاغته تجمع بين النحو والمنطق والشعر عدّ بذلك أنموذجا عربيا متميزا في الفكر البراغماتي المعاصر ولعلّ دراسة نصه البلاغي على ضوء هذا الفكر يسهم في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها علماءنا تجاه الظواهر اللغوية وتفسيرها وتأويلها.

2- الاستفهام: حدّه وأنواعه:

2-1- حدّ الاستفهام: الأصل في الاستفهام أن يقع من السائل طلبا للفهم إذا كان جاهلا لما يسأل عنه، ويتخذ بهذا الشكل معنى السؤال إلا أنّ بين الاستفهام والسؤال بعض الفروق، وقد ورد في لسان العرب: «سألته الشيء وسألته عن الشيء سوؤالا ومسألة.. وسألته الشيء بمعنى استعطيته إياه قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَيَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴾ [الآية: 36 سورة محمد] وسألته عن الشيء: استخبرته»⁽⁷⁾، وفي هذا السياق يتخذ معنى السؤال استخبارك عن الشيء الذي لم يتقدم لك علم به فيكون بمعنى الاستفهام، ويكون معناه طلب العطاء وهو حينئذ السؤال والمسألة وقد ورد في (البرهان) المعنيان معا فيقول: «وأما السؤال فينبغي أن يكون لله عز وجل بالتدلل والاستكانة، وللناس بالتعطف والقناعة ومجانبة التدلل والضراعة...»⁽⁸⁾ فهذا السؤال بمعنى طلب العطاء وأما السؤال في العلم فإن ابن وهب يورد أخبارا تفيد أنّ السؤال في العلم واجب توكيده والإلحاح فيه⁽⁹⁾. إلاّ أنّه قد يتداخل مصطلح السؤال بمعنى الاستفهام فالأنباري في وصفه المسؤول به يقول: «اعلم أنّ المراد بقولنا: المسؤول به صيغة السؤال، وينبغي أن يكون ببعض ألفاظ الاستفهام»⁽¹⁰⁾ وهنا يشير إلى معنى الاستفهام، لأنّ السؤال بمعنى طلب العطاء قد لا يكون بألفاظ الاستفهام. في مقابل ذلك نجد أبو هلال العسكري في كتابه (الفروق في اللغة) يعقد مقارنة دقيقة بين السؤال والاستفهام حيث يقول «إنّ الاستفهام لا يكون إلاّ لما يجله المستفهم، أو يشك فيه، وذلك أنّ المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عمّا يعلم وعمّا لا يعلم، فالفرق بينهما ظاهر... والسؤال هو طلب الإخبار بأداته في الإفهام، فإن قال ما مذهبك في حدوث العالم؟ فهو سؤال، لأنّه قد أتى بصيغة السؤال، وأن قال: أخبرني عن مذهبك في حدوث العالم فمعناه معنى السؤال، ولفظه لفظ الأمر»⁽¹¹⁾ كما نجده يعقد فرقا بين المسألة والدعاء قائلا: «أنّ المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة، ولهذا قالوا: المسألة

ممن دونك والأمر ممن فوقك، والطلب ممن يساويك،... والدعاء إذا كان الله تعالى فهو مثل المسألة معه استكانة وخضوع، وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع، وجاز أن لا يكون معه ذلك»⁽¹²⁾.

إنّ الشائع في كتب البلاغة مصطلح الاستفهام ويعرفه السكاكي كما يلي: «والاستفهام لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن، إمّا أن يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون. والأول هو التصديق، ويمتدح انفكاكه من تصور الطرفين والثاني هو التصور، ولا يمتدح انفكاكه من التصديق ثمّ المحكوم به، إمّا أن يكون نفس الثبوت أو الانتقاء، كما تقول: الانطلاق ثابت أو متحقق، أو موجود كيف شئت أو: ما الانطلاق ثابتاً، فتحكم على الانطلاق بالثبوت أو الانتقاء بالإطلاق، أو ثبوت كذا أو انتقاء كذا بالتقييد، كما تقول: الانطلاق قريب، أو ليس بقريب، فتحكم على الانطلاق أو بثبوت القرب له أو بانتقائه عنه، لا مزيد للتصديق على هذين النوعين، والنوع الأول لا يحتمل الطلب إلاّ في التصديق، والمسند إليه لكون المسند فيه نفس الثبوت والانتقاء، مستغنيا عن الطلب. والثاني في التصديق وطرفيه»⁽¹³⁾ وقد سار على هذا المذهب ملخصو كتابه وشرح التلخيص ولا يخرج غيرهم على هذا التعريف، ففي التعريفات للشريف الجرجاني يقول: «الاستفهام استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كان تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئيين أولاً ووقوعهما فحصولها هو التصديق، وإلاّ فهو التصور... والتصور: حصول صورة الشيء في العقل. والتصديق هو أن تنيب باختيارك الصدق إلى المخبر»،⁽¹⁴⁾ وفي (شروح التلخيص) للقزويني يقول: الاستفهام هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن... والمراد بالصورة المعلوم وقيل العلم. فإنّ كانت الصورة التي طلب حصولها في الذهن وقوع نسبة بين أمرين أي مطابقتها للواقع، أو لا وقوعها-أي عدم مطابقتها للواقع فحصولها... فإدراك تلك الصورة - هو التصديق، وإلاّ تكون تلك الصورة وقع نسبة أولاً ووقوعها بل كانت موضوعاً أو محمولاً أو نسبة

مجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة... فهو التصوير. فالتصديق إدراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع أو عدم مطابقتها له. والتصوير إدراك الموضوع أو المحمول أو النسبة المجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة»⁽¹⁵⁾.

والفرق بين الاستفهام عن التصديق والاستفهام عن التصور هو: الأول حقه أن يؤتى بعده بأم المنقطعة دون المتصلة والثاني بالعكس، الأول يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتقائها والثاني يكون عند التردد في تعيين أحد الشئيين... ومن الفروق بينهما أيضا أنّ المتصلة لا تقع إلا بعد استفهام لفظا ومعنى أو لفظا فقط والمنقطعة قد لا يأتي قبلها استفهام لا لفظا ولا معنى، والمنقطعة للتصديق والمتصلة للتصور... وأنّ السؤال عن التصديق يكون عن نسبة المحمول للموضوع أو سلبها وعن التصور يكون عن نفس المحمول أو الموضوع.

وللاستفهام كلمات موضوعة وهي: الهمزة، وأم، وهل، وما، ومن، وأي، وكم وكيف وأين، وأنى، ومتى، وأيان، بفتح الهمزة وبكسرها، وهذه الكلمات ثلاثة أنواع:

- أحدها: يختص طلب حصول التصور؛
- وثانيها: يختص طلب حصول التصديق؛
- وثالثها: لا يختص.

وتكون الهمزة من النوع الثالث أي يستفهم بها عن التصور والتصديق، فنقول «في طلب التصديق بها: أحصل الانطلاق؟: وأزيد منطلق؟»⁽¹⁶⁾ فالتصديق هنا هو إدراك وقوع نسبة تامة بين الانطلاق من عدمه، وموافقة ذلك لما في الواقع أو عدم موافقة ذلك له وتقول « في طلب التصور بها في طرف المسند إليه أدبس* في الإناء أم عسل؟ وفي طرف المسند: أفي الخابية(*) دبسك، أم في الزق(**)؟ فأنت في الأول تطلب تفصيل المسند إليه، والمظروف، وفي الثاني تطلب تفصيل المسند وهو الظرف»،⁽¹⁷⁾ فالمراد في المثال: أدبس في الإناء أم عسل هو طلب تصور المسند إليه، وأنت في هذه الحال تعلم أنّ شيئا في الإناء وتطلب تعيينه أمّا في الخابية أو

في الزق فالمطلوب تصور المسند وأنت تعلم أن الدبس محكوم عليه بكونه إما في الخابية أو في الزق.

- وهل من النوع الثاني لا تطلب به إلا التصديق، كقولك: هل حصل الانطلاق؟ وهل زيد منطلق؟ والمراد هو طلب حصول التصديق بثبوت الانطلاق لزيد.

وأما بقية الأدوات: ما، من، وأي، وكم، وأين، وكيف، وأنى، ومتى، وأيان، فمن النوع الأول من طلب حصول التصور. وسنفصل ذلك بأمثلة لاحقاً في مبحث الأبعاد التداولية للاستفهام.

2-2- أنواع الاستفهام: لقد تعددت الآراء في تحديد أقسام الاستفهام فمنهم من يقسم الاستفهام إلى حقيقي، وهو أصل الباب، ومجازي وهو دلالاته على معان بلاغية، فيقسمونه بموجب هذه المعاني، وذلك كما فعل ابن القيم الجوزية (691-751) في الفوائد، ويظهر هذا من خلال قوله: «الاستفهام: وهو على قسمين استفهام العالم بالشيء مع علمه به ومراده ذلك معان ستة...»⁽¹⁸⁾ وبعد أن يذكر هذه المعاني الستة المجازية يستأنف الكلام بذكر الاستفهام الحقيقي والذي يقول عنه بأنه أصل الباب، ويقدم الاستفهام المجازي على الاستفهام الحقيقي رغم أصله.

كما قسموا الاستفهام إلى دال على التصور ودال على التصديق، ولكل نوع أدواته الخاصة، عدا الهمزة فإنها لهما جميعاً، وهو التقسيم الذي يقدمه السكاكي للاستفهام، كما يرى أنّ اتجاه المطابقة هو المعيار الأساسي لتحديد أنواع الاستفهام ذلك أنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج، ليحصل في ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنقش في ذهنك ثمّ تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق.

وعلى هذا الأساس يقسم السكاكي الاستفهام إلى أربعة أقسام:

- طلب حصول تصور. وهو ما عدا الهمزة وهل
- طلب حصول تصديق. مثل هل
- طلب انتقاء تصور، مثل الهمزة لعراقتها في الاستفهام.

- طلب انتقاء تصديق. مثل الهمزة لعراقتها في الاستفهام.

3 - الأبعاد التداولية للاستفهام عند السكاكي: إذا ما التفتنا إلى تراثنا اللغوي

بشكل عام والتراث البلاغي بشكل خاص وجدناه يسير في اتجاهين بارزين يماثلان اتجاهي النظريات اللسانية المعاصرة⁽¹⁹⁾:

- **أحدهما:** يُعنى بالنظام اللغوي الذي يشمل أنظمة فرعية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، لكل منها مكوناته وعناصره، وعلاقاته بالمكونات والعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي، ثم علاقة كل نظام فرعي بالآخر دون الالتفات إلى مقتضيات المقام وقرائن الأحوال.

- **والثاني:** يُعنى بالمقام وما يتصل به من قرائن غير لفظية تشمل منزلة المتكلم والسامع وعلاقة كل منها بالآخر، وحالة كل منهما النفسية والذهنية وحركاته الجسمية وسكوته، والبيئة المكانية التي تشهد الحدث اللغوي وجمهور المشاركين فيه، وليس من شك أنّ وراء ذلك كلّه نظرية تداولية تنتظر من يكشف عن جانبها التطبيقي والتطبيقي في ضوء معارف العصر.

والنص الذي نحن بصدد الاطلاع عليه وجدناه يقوم على اعتبار النحو عنصرا تحليليا من جملة سائر العناصر داخل النظرية العامة للوصف اللساني، حيث يجعل السكاكي من البنية النحوية مستوى من مستويات الدلالة، وعنصرا من عناصرها يسهم مع العناصر الصرفية والمقامية في تكوين دلالة القول.

ولعلّ السكاكي أهم من عرض للأفعال الكلامية التي تجاوزت معناها الأصلي إلى معنى مقامي، كما تجاوز سرد الأغراض التي يخالف فيها ظاهر اللفظ مراد المتكلم إلى بيان كيفية انتقال المعنى الأصلي إلى المعنى المقامي، إذ نجده يشير في مناسبات عديدة إلى «أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكائية ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب... ومقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام، بناء على الاستخبار أو

الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار... ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»⁽²⁰⁾ وبهذا الشكل يلعب المقام وما يتعلق به من عناصر تواصلية دورا مهما في بلاغة السكاكي.

ولقد ذكر السكاكي أنّ الاستفهام يخرج عن المعنى الأصلي إلى المعنى المقامي حين يمتنع بقرائن الأحوال ومقامات الكلام إجراؤه على الأصل، فيتولد عنه معنى آخر يخالف المعنى الأصلي، وهو المعنى الذي أطلق عليه التداوليون معنى المتكلم أو المعنى السياقي إذ يستفاد من الاستفهام باعتباره لفظا، ومن قرائن الحال باعتبارها معنى مقاميا منمطا وذلك حسب المخطط التالي:



ففي الاستخدام الأول طابق لفظ الاستفهام ما اقتضاه من مقام، أما في الاستخدام الثاني فإنّ لفظ الاستفهام لم يكن من مقتضى مقام الاستفهام فتولد عن عدم التناسب بين اللفظ والمقام معنى ثان يتمثل في التقرير.

وقد فصلّ البلاغيون القول في الحال ومقتضياته ومقامات الكلام وتفاوتها، فبينوا أنّ «المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص أي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، وهو مقتضى الحال»⁽²¹⁾، وقد أفاض السكاكي في بيان كيفية انتقال المعنى من الاستفهام وهو المعنى الأصلي إلى معانٍ مقامية وأكثر من الأمثلة بحيث أصبح ما يريده شديد الوضوح، وهو يدرك أنّ المقام قد يمنع إجراء الاستفهام على أصله فيقتضي المقام أن يتولد عنه تركيب آخر في البنية الباطنية ثم لا يلبث أن يتحول إلى البنية الظاهرة حاملا معه المعنى

المقامي أو التداولي، وبهذا تكون النظرة البلاغية للاستفهام نظرة تداولية يراعى فيها حال السائل(المتكلم) والمسؤول(المخاطب) وكذا ظروف السؤال وأسبابه ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. مراعاة حال السائل: « وهي أن يبين البلاغي أحوال المتكلم المؤثرة في السؤال ذكرا أو حذفاً أو إشارة وما إلى ذلك فحال المتكلم(السائل) قد تفصح عن كثير من الأمور يستغنى بها عن الذكر»⁽²²⁾، وذلك من ملامح الوجه، والهيئة ونبرة الصوت ونغمته وغيره من قبيل مقام الكلام وقرائن الأحوال.

2. مراعاة حال المسؤول: تكون عناية السائل بالكلام على حسب حال المخاطب (المسؤول) من الإدراك، وعلى قدر مشاركته في بعض الفوائد والمعلومات، فيضمر ما علمه المخاطب ويظهر ما جهله وغاب عنه فمعرفة حال المسؤول تنبأ عما ينبغي للسائل بناء سؤاله، ولقد كان صاحب المفتاح إلى العناية بالمخاطب أميل، فالمخاطب وما يكون عليه من أحوال عنصر محوري من عناصر المقام في كل عمل قولي⁽²³⁾، ولئن كان المتكلم ممثلاً في البنية النحوية المجردة فإنّ المخاطب ممثل في البنية المنجزة، تمثله أفعال المتكلم الإنشائية التي اقتضتها حال مخاطبه.

3. مراعاة حال السؤال: يجب أن يكون بناء السؤال على أداة مناسبة للمعنى أو المقصد المراد تبليغه، وأن يكون السؤال مفهوماً، غير مبهم، « وأنّ كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولّد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام»⁽²⁴⁾، ويخرج بهذا الشكل الاستفهام عن الحقيقة إلى المعنى المجازي، ويذهب خالد ميلاد إلى اعتبار أن العنصر الدلالي التداولي هو المقام بكلّ ما يشتمل عليه من مكونات منها الزمان والمكان ومنها المتكلم والمخاطب وحالهما وما يصل بينهما من علاقات وما يتصل بهما من أوضاع ومواقع⁽²⁵⁾.

وبهذا يكون علماء المعاني عامّة والسكاكي خاصّة قد أحاطوا بجوانب الموقف الكلامي بأطرافه: السائل والمسؤول والسؤال، ممّا يجعل دراستهم للاستفهام من حيث طبيعته ومعناه وأدواته وظروفه دراسة تخرج إلى معان ومقاصد تداولية.

كما يقدم السكاكي أمثلة من القرآن الكريم لنوع من الكلام الذي أعمل فيه الفصل بين ملفوظات المتخاطبين بناء على السؤال الذي يستصعبه تصور مقام المقابلة أو ما يصطلح عليه كذلك مقام المحاوره.

المقاصد التداولية للاستفهام: يغدو العلم بالمقاصد ضرورة أساسية في تحقيق الخطاب وإيصال المتكلم مراده إلى سامعه، كما يُعدُّ مقوماً من مقومات الدلالة عند علماء العربية لذا نجد السكاكي في مواضع عدّة من كتابه يشير إلى المقصد العام لآيات الذكر الحكيم، وأمثلة ذلك من المفتاح نورد ما يلي:

1. معنى التعجب: والمثال الذي أورده السكاكي في بيان هذا الغرض قوله تعالى: ﴿وتفقد الطير فقال مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين﴾ [الآية: 20 سورة النمل] فالاستفهام هنا عن سبب عدم رؤية الهدهد، ولقد ذهب صاحب الكشاف لبيان هذا للتعجب عن المسبب، أي عدم رؤية الهدهد، ولقد ذهب صاحب الكشاف لبيان هذا المعنى بقوله أنّ سليمان لمّا نظر إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا أراه على معنى أنّه لا يراه وهو حاضر لسائر ستره أو غير ذلك، ثمّ لاح له أنّه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على أنّ الاستفهام على حقيقته.

ويواصل السكاكي في بيان خروج الاستفهام إلى إيراد معنى التعجب قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثمّ يميتكم ثمّ يحييكم ثمّ إليه ترجعون﴾ [الآية: 28، 29 سورة البقرة] ووجه تحقيق معنى التعجب هنا هو: « أنّ الكفار حين صدور الكفر منهم، لا بدّ من أن يكونوا على إحدى الحالين: إمّا عالمين بالله، وإمّا جاهلين به، فلا ثالثة، فإذا قيل لهم: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ وقد علمت أنّ كيف للسؤال

عن الحال، وللكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع وبالجهل به، انساق إلى ذلك فأفاد: أفي حال العلم بالله تكفرون؟ أم في حال الجهل به؟ ثم إذا قيد: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ بقوله: ﴿وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون﴾ وصار المعنى: ﴿كيف تكفرون بالله﴾، والحال حال علم بهذه القصة وهي أن كنتم أمواتا فصرتم أحياء، وسيكون كذا وكذا، صير الكفر أبعد شيء عن العاقل، فصار وجوده منه مظنة التعجب»⁽²⁶⁾، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- حال الكفار حين صدور الكفر منهم لا يخرج أمرهم عن حالين:

- إمّا حال علم بشأن الله؛ - وإمّا حال جهل بذلك الشأن.

ب- كيف: للسؤال عن الحال، فكأنه قال: أفي حال العلم تكفرون أم في حال الجهل بشأن الله؟

ج- قيد السؤال بحال معلومة لديهم: ﴿وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون﴾

د- ﴿كيف تكفرون بالله﴾؟ والحال حال علم بهذه القصة المعلومة.

هـ - صار الكفر أبعد شيء عن العاقل فصار وجوده مظنة التعجب إذ الحالة تأتي أن لا يكون للعاقل علم بأن له صناعا قادرا عالما حيا سميعا... فصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وإنكار وتوبيخ.

إنّ ما يمكن ملاحظته في هذا التحليل أنّ صاحبه سلك فيه مسلكا تداوليا واستدلاليا حاجيا لا يخلو من التماسك، إذ اعتبر أنّ العامل الأكبر في توليد هذه المعاني: التعجب والتعجيب والتوبيخ والإنكار، يتمثل في حال المخاطبين وهي حال يتوصل إليها بالذكر وقد تمثل ذلك في العمدة والتوسعة التي هي قيد حالي لها.

كما انتهى إلى اجتناء معان مختلفة كاختلاف التعجب عن التعجيب، إذ في التعجب انفعال ودهشة تقف عند المتكلم، وفي التعجيب حمل للغير على الانفعال والدهشة وكاختلاف الإنكار عن التوبيخ فهما معنيان يختلف أحدهما عن الآخر

ويختلفان معا عن التعجب والتعجب، وإن كانت جميع هذه المعاني مترابطة على سبيل التشارط والافتضاء والاستلزام⁽²⁷⁾.

2- معنى الإنكار: ويكون على أحد الوجهين:

- **الأول: إنكار التوبيخ على معنى:** لم كان أو لم يكون نحو: أعصيت ربك؟ أو تعصي ربك؟⁽²⁸⁾ وهو بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان، وهذا لا يقتضي عدم وقوع الموبخ عليه بالفعل وإنما يقتضي كون المخاطب بصدد الفعل.

ويورد السكاكي أمثلة أخرى في إيراد معنى إنكار التوبيخ تتمثل في: قوله تعالى: ﴿ فَأَنى تَوَفىكُونَ ﴾ [الآية: 95 سورة الأنعام] وقوله تعالى: ﴿ أَنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ﴾ [الآية: 13 سورة الدخان] استبعادا لذكراه.

- **الثاني: إنكار التكذيب ويسمى كذلك بالإنكار الإبطالي وهو على معنى:** لم يكن، أو: لا يكون،⁽²⁹⁾ كقوله تعالى: ﴿ أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا إنكم لتقولون قولا عظيما ﴾ [الآية: 40 سورة الإسراء] وقوله: ﴿ اصطفى البنات على البنين ﴾ [الآية: 153 سورة الصافات] والإنكار هاهنا بمعنى لم يكن كذلك، أما قوله تعالى: ﴿ أنزلكموها وأنتم لها كارهون ﴾ [الآية: 28 سورة هود] وهي بمعنى لا يكون.

وكثيرا ما يجتمع مع الإنكار معان بلاغية أخرى، كالتعجب والتعجب والتوبيخ وغيرها من المعاني التي تأتلف والإنكار فقوله تعالى: ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ يتخذ معنى التعجب والتعجب، والإنكار والتوبيخ، أي كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة أما وجه تحقيق معنى التوبيخ فيتمثل في أنّ الكفر مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة أو الجهل، ووجه تحقيق التعجب هو أنّ هذه الحال تأبى أن لا يكون للعاقل علم بالصانع، وعلمه به يجعله يأبى أن يكفر، وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجب.

كما نجد مع الإنكار معنى التوبيخ والنقيرع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ [الآية: 62 و 74 سورة القصص] توبيخا للمخاطبين وتقريرا لهم، لكونه سؤالا في وقت الحاجة إلى الإغاثة عن من كان يدعي له أنه يغيث.

3- معنى التنبيه: ويمثل السكاكي هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿فأين تذهبون﴾ [الآية: 26 سورة التكوير] وخروج أداة الاستفهام إلى هذا المعنى من باب المجاز المرسل الذي علاقته للزومية إذ هو من استعمال اسم الملزوم في اللازم فالاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه وذلك يستلزم تنبيهه للضلال.

4- معنى التقرير والتثبيت: قد يقال: التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجاءه إليه... فتقول: أضريت زيدا إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل، وأنت ضريت؟ في تقريره بالفاعل...،⁽³⁰⁾ وقريب إلى هذا المعنى يورد السكاكي قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بالهتتا يا إبراهيم﴾ [الآية: 62 سورة الأنبياء] ويمكن توضيح هذا المعنى كما يلي:

أ- "أأنت فعلت هذا؟" على معنى من الفاعل؟ لورود الهمزة بعد الاسم "أنت" والأصل أن يليها فعل، لكن المتكلم قد يعدل عن هذا الأصل فيبتدأ بعدها الاسم على سبيل التوسع يقول سيبويه: "حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك"⁽³¹⁾ ومخالفة الأصل غالبا ما يكون لغرض تداولي وارد وممكن.

ب- حال الكفار لا تخرج عن الحاليين:

1- حال علم بالفاعل؛ 2- حال جهل بالفاعل.

ج- قيد الجواب بفاعل غير مطابق للواقع، بل فعله كـ يبزهم هذا... إشارة إليه "الصنم". وهذا لا يمكنه أن يفعل على مستوى الواقع، بعبارة أخرى الذي عمل على

مستوى النحو لم يعمل على مستوى المعنى وهو المقصود الذي يرمي إليه إبراهيم عليه السلام، وكأنه هاهنا يريد أن ينبههم على ذلك ويقر بحقيقة غفلوا عنها.

د- فالحال إذن هي حال علم بالفاعل وذلك بإحالة سابقة تتمثل في قولهم: "قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم" وذلك حملا على سؤال سبق السؤال الأول ويتمثل في: "من فعل هذا بآلهتنا؟" ليتلخص الغرض من وراء هذا الاستفهام في إقرار المخاطب وتثبيت هذا له.

فالمخاطب عنده علم بالجواب، وذلك العلم حاصل في نفسه وضعه الله عنده ولكنه غافل عنه، لذلك، فإن الاستفهام في القرآن الكريم هو كالحث على التذكر.

5- الاستبطاء: ويورد السكاكي مثلا على هذا المعنى قوله: متى تصلح شأني؟⁽³²⁾ والاستفهام هنا عن زمان صلح الشأن يستلزم الجهل بزمانه، والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو هو بمثابة ادعاء، لأن الأنسب بما هو قريب أن يكون معلوما إما بنفسه، أو بأمارته. والأنسب بما هو بعيد أن يكون مجهولا، واستبعاده يستلزم استبطاءه، ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 214] فزمان النصر مستبعد هاهنا المستلزم للاستبطاء أي ضاقت بهم الحال إلى أن استبطأوا نصر الله مع يقينهم به.

6- الوعيد: ويمثل السكاكي هذا الغرض بقوله: ألم أؤدب فلانا؟ امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلانا، وهو حاصل، وتولد منه الوعيد والزجر⁽³³⁾ أي أن الاستفهام هنا يستلزم تنبيه المخاطب، على جزاء إساءة الأدب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على إساءة الأدب.

خاتمة: وبهذا الشكل يتلخص عمل السكاكي فيما يأتي:

- عنايته بالكلام وما يعتريه من خروجه عن المعنى الأصلي إلى إيراد المعنى الثاني أو التداولي.
- تعليقه للكلام وما يتعلق به بعنصري التخاطب المتكلم والمخاطب وكذا حالتها من علم وجهل في شأن الاستفهام
- عنايته بالمقام الذي جعله مهما في تفسير مقاصد الاستفهام، بالتالي ضبط معنى الخطاب بدقة متناهية.
- تحليله للاستفهام يقترب إلى التحليل التداولي المعاصر للأفعال اللغوية مع بعض من الخصوصية لهذا التراث الذي يجعله مميّزا يبرز جوانب من الجهود الجبارة التي قام بها علماؤنا تجاه الظواهر اللغوية وتفسيرها وتأويلها.

الهوامش:

- 1- إدريس مقبول، الأسس الابدستولوجيا والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ط:1. عمان: 2006، علم الكتب الحديث، ص373.
- 2- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، تونس: 2002 جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، ص89.
- 3- جان مارك فيري، فلسفة التواصل، تر: عمر مهيل، ط:1. الجزائر: 2006، منشورات الاختلاف، ص12.
- 4- المرجع نفسه، ص12-13.
- 5- السكاكي أبي يعقوب يوسف بن محمد علي السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هندواوي ط:1. بيروت-لبنان: 2000، دار الكتب العلمية، ص 414.
- 6- السكاكي، مفتاح العلوم، ص415-416.
- 7- ابن منظور أبو الفضل، لسان العرب، بيروت- لبنان، دار الفكر، مادة سأل.

- 8- ابن وهب أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم ، البرهان في وجوه البيان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط: 1. بغداد: 1967. مطبعة العاني، ص183.
- 9- المصدر نفسه، ص273-274.
- 10- الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، سوريا: 1975، مطبعة الجامعة السورية ص39-40.
- 11- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، ط: دت. دار العلم والثقافة ص37.
- 12- المرجع نفسه، ص37-38.
- 13- السكاكي، مفتاح العلوم، ص415.
- 14- الجرجاني علي بن محمد الشريف، التعريفات، بيروت لبنان: 1969، مكتبة لبنان، ص 18.
- 15- القزويني جلال الدين أبو عبد الله محمد خطيب، شروح التلخيص في علوم البلاغة، شر: عبد الرحمان البرقوقي، بيروت: دت، دار الكتاب اللبناني، ج: 1، ص55.
- 16- السكاكي ،مفتاح العلوم، ص 419.
- *- الدبس هو شراب حلو يتخذ من تمر أو عنب.
- *- الجائية: الحَبُّ، وهي الجرة العظيمة.
- **- الزق: السقاء.
- 17- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 419.
- 18- ابن القيم الجوزية أبو عبد الله، بدائع الفوائد، بيروت: دت، دار الكتاب العربي، ص 158.
- 19- محمود أحمد نحلة، آفاق في البحث اللغوي المعاصر، الإسكندرية: 2002، دار المعرفية الجامعية، ص 84-85.
- 20- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 226.
- 21- النفتازاني سعد الدين، المطول، 1304، المطبعة العثمانية استانبول، ص 25.
- 22- قطبي الطاهر، بحوث في اللغة- الاستفهام بين النحو والبلاغة دراسة مقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 55.
- 23- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص 387.
- 24- النفتازاني، المطول، ص 184.
- 25- خالد ميلاد، الإنشاء في اللغة العربية، ص 388.

- 26- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 425.
- 27- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية...، ص 436.
- 28- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 426.
- 29- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 30- ينظر: الجرجاني أبي الحسن علي بن محمد، الحاشية على المطول، تعليق: رشيد أعرضي بيروت لبنان: 1971، دار الكتب العلمية: ص 263.
- 31- سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: 1. بيروت: دت، دار الجيل، ج1، ص 98-99.
- 32- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 425.
- 33- المصدر نفسه، ص 416.